

جريدة الجمهورية 2012/2/21

الفيديو الروسي ... لن يوقف الثورة.

يوم فاقت الجرائم التي ارتكبتها إبتاع ميلوسوفيتش في يوغوسلافيا القدرة على تغطيتها لم يعد هناك من جدوى للفيديو الروسي لأن الحلف الأطلسي أخذ على عاتقه وقف المجازر الحاصلة متجاوزاً المادة /53/ من ميثاق الأمم المتحدة التي " تمنع التنظيمات الإقليمية (ومنها الحلف الأطلسي) القيام بأعمال القمع (أي التدابير العسكرية) بغير إذن المجلس".

كان الإتحاد اليوغوسلافي السابق قد شهد بداية تفكك فعلية منذ العام 1991 بعد سعي جمهوريات هذا الإتحاد إلى الإستقلال ، من خلال إعلان كرواتيا وسلوفينيا (معظمها من المسلمين) الإستقلال عن صربيا والجبل الأسود " Montenegro " بعدما أعلنت في المقابل القوات الإتحادية الحرب على الكروات والسلوفين .

وعلى الرغم من صدور قرار عن مجلس الأمن بتاريخ 1991/2/22 وفقاً للفصل السابع قضى بفرض حظر كامل وعام على الأسلحة والمعدات العسكرية إلى يوغوسلافيا ، لكن كل المساعي لوقف النزاع المسلح لا سيما تلك التي انعقدت في " Brioni " تاريخ 1991/7/7 أو تلك التي انعقدت في لاهاي بحثاً عن السلام والتي لم تنجح ، فكان أن تدخل الحلف الأطلسي بعد هول المجازر وجرائم الإبادة المرتكبة حيث لم تعد الأمم المتحدة تشكل الإطار الكافي لوقف أعمال العنف ، بالإضافة إلى أن روسيا لم تكن قد ثبتت موقعها على الخارطة الدولية بعد تفكك الإتحاد السوفياتي في إطار الحد من الأحادية الأميركية .

جاءت الأحداث لاحقاً في الشيشان ومؤخراً في جورجيا لتثبت الدور الروسي داخل روسيا الإتحادية وفي محيطها أو ما يسمّى بالخاصرة الروسية . لا سيما بعد نشوء قوة قتالية أوروبية على حدودها وهي مجموعة فيشغراد أو " في فور" التي تضم أربع دول من وسط وشرق أوروبا هي بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا ، هذه الدول التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي عام 1994 وأعلنت عن تشكيل قوة عسكرية مشتركة تكون جاهزة عام 2016 بدعم من الغرب المناوئ لروسيا .

لكن المصالح الروسية التجارية في الشرق منها صفقات السلاح مع بعض دول الشرق الأوسط ، لم تمكن روسيا من معارضة تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا ، نظراً لهول المجازر التي ارتكبتها نظام القذافي عبر القصف اليومي بالطيران الحربي للشعب الأعزل ، عندها تشكل رأي عام دولي يدعو إلى الإطاحة بالقذافي .

أما في الحالة السورية فإن تطور الأحداث والتكبل بالشعب السوري ، فإنه سيخلق منفذاً آخر غير المنفذ الذي تؤمنه الشرعية الدولية من خلال الأمم المتحدة ، وقد يكون التسليح الفعلي للثوار أحد هذه المنافذ بغية إطاحة نظام الأسد ، وهكذا فلن تستمر روسيا في حمايته ، فيتهاوى . وهذا إذا ما حصل فإن روسيا ستجد نفسها مضطرة لإجراء مقايضات على نظام الأسد لا سيما في إطار تعزيز دورها في أوروبا الشرقية بدلاً من الإستمرار في حماية الأسد كورقة ضعيفة . نشير هنا إلى أن روسيا اليوم ليست غطاءً نموذجياً للنظام السوري ، فالدكتاتورية المقنعة المطبقة فيها بالإضافة إلى أنها في المرتبة 143 عالمياً في تصنيف الدول الأكثر شفافية أي بمرتبة الدول الإفريقية الفقيرة التي يسود فيها الفساد مثل التوغو وأوغندا ... وأن الفساد الإداري والمالي فيها يقضم ربع موازنتها أي ما يقارب 300 مليار يورو سنوياً . هذا وقدرت ثروة بوتين بـ 30 مليار يورو ، لذلك فإن هذه الصورة عن روسيا كدولة

تغطي مجازر النظام السوري ليست رابحة على المدى البعيد على صعيد الرأي العام الدولي ، بالرغم من الدور المعطل الذي تمارسه بشكل فاضح .

لكن التجربة دلت على أن شعباً يُباد بهذه الطريقة لمجرد أنه نادى بحريته فإن شيئاً لن يحول دون تمكنه من عبور هذا المخاض مهما تعثر أو تأخر حيث لا بد أن تتكون قوة داخلية مدعومة من الخارج تعمل على إطاحة نظام الأسد ولو تطلب ذلك عملية فيصيرية قد تكون صعبة لكنها ليست مستحيلة .

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد

أستاذ جامعي